

النفط يرتفع إلى أعلى مستوى في شهرين وسط توقعات بارتفاع الطلب



أسعار النفط واصلت ارتفاعها أمس الثلاثاء

مستهل للنفط في العالم، مع بدء موسم السفر الصيفي بعطلة عيد الاستقلال هذا الأسبوع. كما دعم أسعار النفط ارتفاع علاوة المخاطر المرتبطة بالتوتر في الشرق الأوسط ومؤشرات تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة، مما يحث آمل خفض أسعار الفائدة.

وتتقرب الأسواق اضطرابات محتملة في نشاط التكرير والإنتاج البحري بالولايات المتحدة جراء الإعصار بيريل الذي ضرب منطقة البحر الكاريبي كعاصفة من الفئة الرابعة أمس الاثنين.

وقال كلاوديو جالبرتي من شركة الأبحاث ريسيتاد إنرجي إن انخفاض صادرات النفط الخام من أوبك وروسيا مع ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير في ذروة الصيف يؤدي إلى الحد من وفرة المعروض في السوق، وهو ما يحرك الأسعار.

بكين - «رويترز»: واصلت أسعار النفط الارتفاع أمس الثلاثاء لتبلغ أعلى مستوياتها في شهرين مدفوعة بتوقعات زيادة الطلب على الوقود في موسم السفر الصيفي واحتمال اضطراب الإمدادات بسبب الإعصار بيريل.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت ارتفاعاً بواقع 70 سنتاً أو 0.81 في المئة إلى 87.30 دولار للبرميل بحلول الساعة 10:35 بتوقيت غرينتش مسجلة أعلى مستوى منذ 30 أبريل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 68 سنتاً أو 0.82 في المئة مسجلاً 84.06 دولار للبرميل، بعد أن لامس أعلى مستوياته منذ 26 أبريل، وفقاً لـ «رويترز».

وأوضح أبو الهوس بأن البرنامج العقاري أعد ليتناسب مع المناهج الدولية والمزج بين معايير التقييم الدولية والمحلية، مبيناً بأن برنامج التقييم العقاري ينقسم إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول، مقيم معتمد: ويتناول قوانين وضوابط القطاع السكني بدولة الكويت وكذلك معايير التقييم العقاري رقم (101/102/103) بالإضافة إلى ميثاق وسلوك مهنة التقييم العقاري.

المستوى الثاني، مقيم معتمد أول: ويهدف البرنامج إلى تعريف المتدربين على تقييم العقارات التجارية والعقارات الاستثمارية والمجمعات السكنية ومعايير التقييم الدولية وطرق التقييم العقاري.

المستوى الثالث، مقيم متقدم: ويتناول البرنامج تعريف المتدربين على تقييم العقارات التجارية والصناعية ومشاري B.O.T بالإضافة إلى المقررات الصناعية وطرق التقييم العقاري.

وأكد اهتمام «بيتك» بتطوير آليات التقييم العقاري لما لها من دور محوري في المحافظة على حقوق واصل المؤسسات والشركات والبنوك والعلاء المهتمين، وتجاوز أي مخاطر للتحويل العقاري، من خلال التأكيد على حوكمة عمل المكاتب المعنية بهذا النشاط بمنهجية ومعايير موحدة وشفافة، تمنع تضارب المصالح وتحقق النماء والاستقرار للأصول العقارية بالغة الأهمية ووثيقة الصلة بتعاملات المواطنين والاقتصاد الوطني.

بالتعاون مع جامعة الخليج.. ويتم اعتماده كشهادة احترافية

«بيتك» يختم برنامج التقييم العقاري المعتمد الأول من نوعه في الكويت



رئيس العمليات في «بيتك» عبد الله أبو الهوس



رئيس الموارد البشرية في «بيتك» زياد العمر

والإطراف ذات الصلة من موظفي البنوك ومن العملاء.

ولفت إلى أن «بيتك» يعزز جهود التعاون مع الجهات الحكومية مثل وزارة التجارة وبنك الكويت المركزي لضمان التطبيق العملي المتميز وحصاد ثمار البرنامج بالشكل الأمثل، مبيناً أن عمليات التقييم العقاري التي تصدر بمهنية واحترافية تساهم في انسيابية عمليات التمويل العقاري في دولة الكويت بشكل عام.

وأوضح أبو الهوس بأن البرنامج العقاري أعد ليتناسب مع المناهج الدولية والمزج بين معايير التقييم الدولية والمحلية، مبيناً بأن برنامج التقييم العقاري ينقسم إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول، مقيم معتمد: ويتناول قوانين وضوابط القطاع السكني بدولة الكويت وكذلك معايير التقييم العقاري رقم (101/102/103) بالإضافة إلى ميثاق وسلوك مهنة التقييم العقاري.

المستوى الثاني، مقيم معتمد أول: ويهدف البرنامج إلى تعريف المتدربين على تقييم العقارات التجارية والعقارات الاستثمارية والمجمعات السكنية ومعايير التقييم الدولية وطرق التقييم العقاري.

وأكد اهتمام «بيتك» بتطوير آليات التقييم العقاري لما لها من دور محوري في المحافظة على حقوق واصل المؤسسات والشركات والبنوك والعلاء المهتمين، وتجاوز أي مخاطر للتحويل العقاري، من خلال التأكيد على حوكمة عمل المكاتب المعنية بهذا النشاط بمنهجية ومعايير موحدة وشفافة، تمنع تضارب المصالح وتحقق النماء والاستقرار للأصول العقارية بالغة الأهمية ووثيقة الصلة بتعاملات المواطنين والاقتصاد الوطني.

العمر : البرنامج نوعي وفريد ومن متطلبات سوق العمل وقطاع التقييم العقاري أبو الهوس : يساهم في حوكمة العمل ويؤكد زيادة بيت التمويل في السوق العقاري

هذا البرنامج، مبيناً أن البرنامج اضاف الكثير من المعلومات والخبرات للمشاركين.

من جانبه، أوضح رئيس العمليات للمجموعة في «بيتك»، عبد الله أبو الهوس، أن برنامج التقييم العقاري المعتمد يندرج ضمن زيادة «بيتك» في السوق العقاري وكذلك ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والوطنية لـ «بيتك»، ويساهم في حوكمة العمل والارتقاء بالأداء وفق الاعتبارات والمعايير والاسس المتبعة في هذا المجال والمعتمدة من الجهات الرقابية والتنظيمية.

وأضاف أن البرنامج هو ثمرة جهود متكاملة من إدارة الموارد البشرية، وإدارة التقييم العقاري في «بيتك» بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، مؤكداً أن السوق العقاري يتطلب هذا النوع من البرامج لندرتها من جهة، ونتيجة للطلب الكبير على خدمات التقييم العقاري من قبل المؤسسات الحكومية والبنوك ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى.

وقال أبو الهوس أن «بيتك» يواصل جهوده في تطوير السوق العقاري من خلال إطلاق برامج تاهيلية بالاستفادة من المهارات والخبرات في «بيتك»، التي جانب القدرات الأكاديمية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا التي تساهم جميعها في تطوير المقيمين العقاريين

اختتم بيت التمويل الكويتي «بيتك»، برنامج التقييم العقاري المعتمد الأول من نوعه في الكويت، والخاص بموظفي «بيتك» بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا. ويستند البرنامج، الذي يدار من قبل نخبة من المختصين، إلى أحدث الأساليب الفنية والمهنية في القطاع العقاري، وجار اعتماده كشهادة احترافية محلياً ودولياً من الجهات المعنية المختصة. كما ستتم إتاحة البرنامج للمكاتب العقارية وجميع المهتمين في الشأن العقاري وذلك ضمن مسؤولية «بيتك» تجاه المجتمع وخصوصاً قطاع التقييم العقاري.

وقال رئيس الموارد البشرية والتحول للمجموعة في «بيتك» زياد عبدالله العمر، أن برنامج التقييم العقاري المعتمد نوعي وفريد من نوعه ومن متطلبات سوق العمل وقطاع التقييم العقاري، ويمكن أن يكون تخصصاً متكاملاً ويشكل ركيزة مهمة ضمن مناهج الجامعات، مبيناً أنه جرى إعداد البرنامج من قبل خبراء في التقييم العقاري في «بيتك» ودكاترة وأكاديميين مختصين من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الأمر الذي يضيف قيمة كبيرة للبرنامج كونه يدمج الخبرة المهنية من «بيتك» بالخبرة الأكاديمية لجامعة الخليج.

وأشار العمر إلى أن البرنامج الذي يؤكد زيادة «بيتك» في المجال العقاري، يتناول عدة محاور تشمل متطلبات التقييم العقاري وتعزيز مهارات المتدربين وتطويرات سوق العقار والأنشطة المرتبطة به، بالإضافة إلى العوامل الأخرى والمستجدات التي طرأت مثل تعدد أنواع المقررات واختصاصات الجهات المسؤولة والمتابعة للتعاملات العقارية وتنوع التشريعات والقرارات بشأنها، كما يتضمن شفاً خاصاً بغير المختصين في المجال العقاري.

وتمنّى العمر جهود الخبراء في التقييم العقاري في «بيتك» ودكاترة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا الذين ساهموا في تصميم وإعداد

البنك الدولي يقدم 700 مليون دولار للأردن لتعزيز رأس المال البشري وتدعيم قطاع التعليم



البنك الدولي

واشنطن - «كونا»: أعلن البنك الدولي أمس الأول الاثنين عن تقديم 700 مليون دولار للأردن، لدعم برنامجين جديدين يستهدفان تدعيم رأس المال البشري من خلال استثمارات مستهدفة في مجالات التعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية فضلاً عن تعزيز قدرة الأسر الأردنية على الصمود في وجه الصدمات.

وذكر البنك الدولي في بيان صحفي أن هذا التمويل يستهدف «برنامج رأس المال البشري في الأردن»، و«برنامج تحديث التعليم والمهارات والإصلاحات الإدارية في الأردن - مسار»، وذلك بهدف دفع عجلة النمو المستدام والشامل للجميع وتعزيز جودة التعليم ونزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل في المستقبل.

أضاف البيان أنه «على مدى السنوات الماضية كانت قدرة الأردن على الصمود في مواجهة التقلبات المتزايدة في المنطقة محل إشادة وتقدير لكن الصدمات الخارجية أثرت على وحد الاقتصاد وخلق فرص العمل وهدت من القدرة على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة».

وتابع «نظراً لأن أكثر من 66 في المئة من سكان الأردن تقل أعمارهم عن 30 عاماً فإن المملكة لديها فرصة فريدة للاستفادة من العائد الديموغرافي لتحقيق التنمية والنمو لكن لا تزال هناك فجوات في إمكانية الوصول على التعليم لاسيما في مرحلة الطفولة المبكرة».

ويهدف برنامج رأس المال البشري في الأردن الذي تقدر قيمته 300 مليون دولار إلى دعم حوكمة وفعالية القطاعات الاجتماعية لضمان تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة لجميع الأردنيين وتعزيز القدرة على الصمود بما في ذلك حماية الأسر من الآثار السلبية لتغير المناخ.

في المقابل يستهدف برنامج مسار الذي تقدر قيمته 400 مليون دولار تزويد الأطفال والشباب الأردني بالمهارات المناسبة لسوق العمل والتحول الاقتصادي الجاري على مستوى المملكة ويتضمن مكوناً للمساعدة الفنية وبناء القدرات لدعم الحكومة في تنفيذها فضلاً عن تنفيذ الإصلاحات الحيوية.

تتماش مع إستراتيجية البنك كمعزز رئيسي لقطاع المدفوعات الرقمية في الكويت

«بوبيان» يوفر خدمة «ومض» للتحويلات الفورية عبر تطبيقه للخدمات المصرفية بالتعاون مع «كي نت»

وأشار البيان إلى أن هذه الخدمة جاءت لتتماشى تماماً مع متطلبات الفترة الحالية للقطاع المصرفي من خلال تبني أحدث التقنيات المصرفية والمالية الرقمية للعمل على تطوير حلول الدفع الرقمي الفوري والاعتماد عليها بشكل كبير والتقليل التدريجي للتعامل بالنقد، موضحاً أن غالبية العملاء الحاليين يفضلون استخدام الخدمات المصرفية الرقمية عبر تطبيقات الهاتف النقال أكثر من القنوات المصرفية الأخرى.

وأكد أن بوبيان يعمل بصورة مستمرة على تقديم المميز والفريد من الخدمات والحلول المصرفية وأكثرها تطوراً لاسيما الرقمية ومشاركتها مع عملائه بما يتوافق مع معايير الأمان والجودة، منوهاً أن ما شهدته مبادرات بوبيان الرقمية من نمو شهد معه أيضاً نمواً متصاعداً في قاعدة العملاء، لينجح في تقديم تجارب رقمية استثنائية رائدة على مستوى العالم وأثرت بشكل ملحوظ على مستوى رضا العملاء.



خدمة «ومض» متاحة الآن لجميع عملاء بوبيان من خلال التطبيق

وأوضح أن خدمة «ومض» من الخدمات التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في عالم المدفوعات الرقمية، ولاشك أن إدراجها ضمن سلسلة خدمات بوبيان الرقمية يشكل إضافة إلى آفاق جديدة من الابتكار ومن ثم الموافقة على الشروط والأحكام لبدء تنفيذ عملية التحويل بكل بساطة وسلاسة دون الحاجة لإدخال أي بيانات مصرفية سرية أو مشاركتها مع أي طرف.

يحتاجه العميل هو التسجيل أولاً في الخدمة باستخدام رقم الهاتف لربطه بحسابه البنكي، ثم إدخال رقم الهاتف النقال للمستفيد الذي سيتم التحويل إليه والمبلغ المراد إرساله والهدف من التحويل، ومن ثم الموافقة على الشروط والأحكام لبدء تنفيذ عملية التحويل بكل بساطة وسلاسة دون الحاجة لإدخال أي بيانات مصرفية سرية أو مشاركتها مع أي طرف.

دوماً الأقرب لهم، الأمر الذي يضمن تسريع استراتيجيات التحول الرقمي وتحسين الكفاءة التشغيلية لنموذج الأعمال والعمليات وفقاً لأعلى مستويات الأمان والحماية».

وأضاف أن خدمة المدفوعات الرقمية «ومض» المتوفرة حالياً على تطبيق بوبيان للخدمات المصرفية تضمن التحويل السريع والأمن للأموال بين الحسابات المصرفية الشخصية، فكل ما

أعلن بنك بوبيان عن توفيره أحدث وأسهل خدمات الدفع الفوري «ومض» بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، تحت إشراف ورقابة بنك الكويت المركزي وذلك في إطار حرصه على إثراء تجربة عملائه المصرفية ومواكبة أحدث خدمات الدفع الرقمية.

وتتيح خدمة الدفع الرقمي الفوري «ومض» إمكانية إرسال وطلب واستقبال الأموال بطريقة سهلة وسريعة وأمنة اعتماداً على رقم الهاتف النقال، بما يعزز نظام المدفوعات الرقمية، كونها تعد أحد أفضل خيارات الدفع الآمن والفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يسهم في توفير منتجات وحلول ذات جودة عالية تواكب تقنيات التكنولوجيا المالية وتلبي متطلبات مختلف شرائح العملاء.

وقال البنك في بيان صحفي: «نسعى من خلال توفير خدمة «ومض» إلى مواصلة الاستثمار في دعم وتعزيز قنوات البنك الرقمية من خلال الحلول المصرفية الرقمية المبتكرة التي تلبي متطلبات عملائنا في الفترة الحالية لتكون